باختلاف القضيتين اختلاف المفردين نحو زيد
لا زيد والمزدوج القضية زيد عمرو قايم وبقولنا
فكيف اي ايجاب وسلب اختلاف القضيتين في
كلية والجزئية نحو كل انسان حيوان بعض الانسان
حيوان واختلافهما في الموضوع نحو زيد قايم عمرو
قايم واختلافهما في الموضوع نحو زيد قايم عمرو قاعد
واختلافهما في المحمول زيد قايم زيد جالس وبقولنا
وصدق واحد امر قبلي اختلاف قضيتين لا يلزم
صدق احدهما بل يجوز صدقهما او كذبهما فالاول
كقولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس
بانسان والثاني كقولنا كل حيوان انسان لا شيء
من الحيوان بانسان فان تكن اي القضية شخصية
نحو زيد قايم او مهملة نحو الانسان حيوان فنقضها
بحسب الكيف أن تبدل اي كيفها فنقيض الاولى
زيد ليس بقايم ونقيض الثانية الانسان ليس بحيوان
وهذا في المهملة ضعيف والصحيح ان نقيض
المهملة كلية تخالفها في الكيف فنقيض الانسان
حيوان لا شيء من الانسان حيوان وان تكن
اي القضية محصورة اي مسورة بالسور الكلي

والجزئي فانقض اي نقضها بضد سورها المذكور
بعد تبديل كيفها فمتى يتفرع على ذلك ما ذكره بقوله فان
تكن موجبة كلية نحو كل انسان حيوان نقيضها
سالبة جزئية نحو ليس بعض الانسان بحيوان
وان تكن سالبة كلية نحو لا شيء من الانسان بفرس
نقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان فرس
فصل في العكس المستوي هو لغة التبديل
والقلب واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله العكس
اي المستوي اي المساوي للاصل وهو احتراز عن
عكس النقيض وسيأتي وهو قلبه جزئي اي طرفي
القضية بجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا في
الحملية وبجعل المقدم تاليا والتالي مقدما في
الشرطية المتصلة حالة كونه مع بقاء الصدق
في العكس اي كان الاصل صادقا لزم صدق العكس
وبقاء الكيفية اي التي كانت في الاصل فان كان
الاصل موجبا فالعكس موجبه فان كان سالبا
فسالبه ومع بقاء الكم اي ان كان الاصل كليا
فالعكس كلي وان كان جزئيا فجزئي وسيأتي
امثلة ذلك واستثنى المصنف من بقاء الكم بقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)